المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 19-09-2007
الصفحـات : 21
العـــدد : 14331
المسلسل : 169

الملك عبدالله .. وتطبيب الحالة الإقليمية

عادل بن زيد الطريفي

السعودية اليوم أصبحت ذلك الطبيب الذي تلجأ إليه دول المنطقة، وكثيرون يتطلعون لرعايتها لمشكلاتهم ويجب أن لا تتأخر عن أحد، لأنها إذا ما تأخرت فإن الفراغ قد يسده آخرون ولكنهم ليسوا بأطباء بقدر ما هم تجار أعضاء يعجلون بموت الضحية ليرثوا أجزاءها

المصـــدر : الرياض
التـــاريخ : 19-09-2007
الصفحـات : 21
العـــدد : 14331
المسلسل : 169

▪ دون مقدمات أو دعايات سياسية صاخبة أسدل الستار - الأحد الماضي - على وثيقة المصالحة الصومالية في جدة برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز، وقد لفت هذا الخبر السار في ظل غياب الأخبار الجيدة أنظار المتابعين للشأن الإقليمي، وعلى الرغم من أن هذه الخطوة ليست الأولى في عهد الملك عبدالله الزاهر فقد سبقها اتفاق المصالحة الفلسطينية بمكة - فبراير ٢٠٠٦ - واتفاق مصالحة آخر بين السودان وتشاد - مايو ٢٠٠٧ -، وهي مبادرات تعزز من الثقة في الدور السعودي الإقليمي الحريص على حفظ الأمن والاستقرار، وتؤكد فعالية «الدبلوماسية الصامتة» التي عرف بها السعوديون خلال الثلاثين عاماً الماضية.

بيد أن هذه المصالحات والاتفاقيات لا تستقبل من الجميع بذات الحماس والمباركة - كذلك الذي تبديه المؤسسات الدولية والإقليمية كالأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الإفريقي - فهناك أطراف - رغم قلتها - تبادر إلى التشكيك والتقليل من شأن هذه المصالحات بدعوى أن أغلبها يفشل بشكل مكشوف - كما حدث في أفغانستان بعد خروج السوفيات - أو أن البعض الآخر لم ينتج عنها شيء يذكر ومازالت الأزمة مجمدة، وسواء كانت هذه المصالحات برعاية الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي أو السعودية أو مصر أو جنوب أفريقيا فهم يشككون بفائدتها ودوامها. طبعاً، إذا سألت هؤلاء عن البديل الذي يطرحونه فإنهم لا يقدمون لك شيئاً في الغالب. أما القليل الناصح منهم فقد يطالبك إما بشروط غير عملية - من طرفي النزاع - من أجل رعاية هذه المصالحات، أو يخيرونك بمسارات تتطلب إشراك مؤسسات دولية أو إقليمية مع سلسلة قواتير لإعادة الإعمار أو حوافز اقتصادية مشجعة لأطراف النزاع.

هؤلاء لا يدركون أن أي منطقة أو إقليم في العالم يندر أن لا يخلو من بؤر للأزمات والتوتر، وأن التعامل مع هذه البؤر ليس سهلاً، وليست هناك حلول ناجزة لهذه المشكلات، والتي تشكل الكثير منها عبر عقود، وبالمناسبة هذا الأمر ليس خاصاً بمنطقة الشرق الأوسط، أو القرن الأفريقي، فواحدة من أقدم بؤر النزاع في العالم - البلقان - ما تزال متأججة منذ الحرب العالمية الأولى داخل أوروبا ولولا ضغط قوات حلف الناتو خلال السنوات الماضية لانفجر النزاع مجدداً، مثال آخر تجسده الحرب الأهلية الكولومبية التي ما تزال مستمرة منذ ستين عاماً دون أن تهدأ، مع فشل جميع الوساطات الإقليمية والدولية بما فيها الأمم المتحدة. إذاً مشكلات منطقتنا سواء كانت في فلسطين أو العراق أو لبنان أو الصومال كلها لا يمكن أن تحل بشكل منفرد من أي دولة مهما خلصت وحسنت النوايا، لأن هناك أطرافاً مستفيدة من النزاع ومعتاشة عليه، وكما يقال في الجرائم الجنائية «ابحث عن المستفيد» فإن الأمر يصدق كذلك على مسائل النزاع الدولي. ليس هناك نزاع يستمر سواء في الداخل أو الخارج دون أن تكون هناك أطراف تغذيه بالمال والسلاح، ولهذا فإن مناطق النزاع التي يتخلى عنها الداعمون من الخارج تتحول ميليشيات التحرير فيها مع مرور الوقت إلى عصابات سرقة واتجار بالممنوعات، وأمثلة ذلك عديدة في الكونغو الديمقراطية وراوندا وبورما والفلبين، وغواتيمالا.

حل مشكلات النزاع - أو كما يسمى بالاصطلاح الدولي «Conflict Resolution» - يتطلب جهوداً كبيرة وسنوات طويلة ليس لإعادة إعمار الحجر وإنبات الشجر، بل لإعادة تأهيل الإنسان الذي تدمره هذه الأهوال المستمرة. في العالم اليوم أكثر من ٣٠ نزاعاً مسلحاً نشطاً، يُقتل فيها ويهجر ويشرد ويغتصب الآلاف، بل منذ الحرب العالمية الثانية شهد العالم أكثر من ٢٢٨ نزاعاً مسلحاً، أكثر من نصف هذا العدد فقط بعد انتهاء الحرب الباردة. أما في منطقتنا العربية فإن ثلاث دول بالترتيب تحتل القائمة الأقل استقراراً في العالم - بحسب قائمة مجلة فورن بولسي لعام ٢٠٠٧ - ، وهي: السودان والعراق والصومال.

إذاً ما العمل؟

من السهل أن نقول بأننا لن نفتح أبواباً، أو نجلس إلى الطاولات ما دام أن أطراف النزاع لم يجدوا حلاً لمشكلتهم. صحيح، أننا إذا فرضنا شروطاً حازمة تجاه قبولنا رعاية أية معاهدة أو مؤتمر نكون بذلك قد قللنا من إمكانية فشل مؤتمرات السلام التي نرعاها، ولكننا في الحقيقة نكون قد راعينا مظهرنا السياسي وسجلنا التاريخي أكثر من اهتمامنا بالسلام نفسه. أغلب المعاهدات والمؤتمرات التي تخص قضايا السلام منذ الحرب العالمية الثانية لم ترتق لتطلعات رعاتها، بل إن إحصائية بحث نشره رايشلر ولانجر من مركز أبحاث السلام بهولندا - «Peace Research» - مؤخراً تفيد بأن نسبة نجاح مؤتمرات السلام التي تحظى برعاية دولية لا تتجاوز ٥٢ ٪ وأن قرابة ٣٠٪ منها تعود إلى حالة الحرب في فترة لا تتجاوز خمس سنوات، إذاً هل تتوقف الدول عن عقد المؤتمرات ورعاية المصالحات إذا لم تضمن نسبة نجاح كبيرة لجهودها؟

برأيي، أن نجاح أو فشل هذه المؤتمرات والاتفاقيات ليس مهماً بقدر الأمل وفسحة الوقت الذي تعطيه للإنسان العادي لينزاح الألم والمعاناة عن كاهله، ولمنحه الفرصة لاستلام المساعدات وتأمين الضرورات التي تنعدم في ظل الحرب الأهلية المستمرة. لو لم يكن من هذه الاتفاقيات إلا تخفيف حدة النزاع وتخفيض تكلفته الإنسانية لكان هذا هدفاً بحد ذاته يسعى إليه، فما بالك إذا جاءت الاتفاقية بطلب من هؤلاء المتنازعين يطلبون منك الرعاية والمساعدة.

منطقتنا ككائن حي، فيها مفاصل متعبة، وأخرى مريضة بأمراض لا شفاء لها في الوقت الراهن، ولهذا فإن التعامل معها يجب أن يكون كتعامل الطبيب المشفق على مرضاه، فهو يؤمن العلاج لهذا، ويقدم المواساة لذاك، وحتى بالنسبة لتلك الأزمات التي لا يرجى برؤها فإن الطبيب لا يتوانى عن تقديم المسكنات والمهدئات لها فذلك أقصى ما بوسعه. السعودية اليوم أصبحت ذلك الطبيب الذي تلجأ إليه دول المنطقة، وكثيرون يتطلعون لرعايتها لمشكلاتهم ويجب أن لا تتأخر عن أحد، لأنها إذا ما تأخرت فإن الفراغ قد يسده آخرون ولكنهم ليسوا بأطباء بقدر ما هم تجار أعضاء يعجلون بموت الضحية ليرثوا أجزاءها.

الملك عبدالله اليوم يقدم ثقله الإقليمي لمثل هذه المبادرات والاتفاقيات، وهو جهد محمود ولاشك، وأفضل ما فيه أنه يقدم الأمل والفرصة لأولئك الذين انقطعت بهم الآمال والسبل. أما إنجازات سجل الشرف الدبلوماسي فهي تتضاءل أمام تخفيف المعاناة والأمل عن شعوب صديقة وجارة لنا.

altoraifi@alriyadh.com